وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة ورقلة – خلال الفترة 2017-2021

من إعداد الطلبة:
فريدة عيد
فريدة بكاري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ بونقاب مختار	(أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ/ دادن عبد الغني	(أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
أ/ بوخلالة سهام	(أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

الإهداء

الى نبع الحنان ولحن الأمل أمي الغالية حفظها الله ورعاها

الى قدوتي ومثلي أبي الغالي حفظه الله ورعاه

الى سندي وقوتي زوجي الغالي حفظه الله و رعاه

الى أخواتي الأعزاء أدام الله عافيتهم، الى كل الأهل والأقارب

الى جميع الأساتذة الذين أكن لهم كل الاحترام

الى زملائي الطلبة الذين تشرفت بصحبتهم

الى من تسعهم قلوبنا من أحباب أصدقاء وكل من ساعدني سواء من قريب أو بعيد

اهدي ثمرة جهدي

فريدة عيد

الإهداء

الى والدتي سندي التي ترى نجاحي هو نجاحها والتي دفعتني وشجعتني الى مواصلة مشواري الدراسي

الى أساتذتي الذين لم أنجبهم كل وقت وهم يدعون لي بالنجاح

الى أخواتي وأخواتي الأعزاء

الى كل أساتذتي الكرام والى الأستاذ المشرف أنا الله طريقه

الى زميلتي التي ساعدتني كثيرا "فريدة"

الى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد

اهدي ثمرة جهدي

فريدة بكاري

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل واسع الكرم جزيل النعم أن وفقنا لإنجاز هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ: دادن عبد الغني على كل التوجيه والنصح والارشاد الذي خصنا به

كما نتقدم بالشكر لجميع الأساتذة الكرام

كما لا يفوتنا شكر جميع عمال البنك الخارجي الجزائري – وكالة ورقلة –

الشكر موصول لكل من ساعدنا في العمل من قريب أو من بعيد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية حيث أصبحت القروض المتعثرة محل اهتمام كل البنوك التجارية وذلك لما لها من تأثير على الربحية ومختلف أنشطتها، كما أن تأثيرها يشمل مختلف عناصر الربحية والمتمثلة في مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وقد تم اجراء الدراسة على البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2017-2021 حيث تم استخدام دراسة حالة لتحليل أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين حجم القروض المتعثرة ومؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الأصول.

الكلمات المفتاحية: ربحية، القروض المتعثرة، مؤشر الربحية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

Summary:

Le but de cette étude est de déterminer l'impact des prêts douteux sur la rentabilité des banques commerciales ou ces prêts sont devenus l'objet de toutes les banques commerciales, en raison de leur effer sur la rentabilité de diverses activités, leur impact comprend égalment les différents élément du rentabilité et des l'impact des index ROE et ROA, l'étude a été menée sur la Banque Extérieur d'Algérie encours de la période 2017/2021, où une étude de cas a été utilisée pour analyser l'impact des prêts non performants sur la rentabilité de la banque à l'étude est abouti à une collection de résultat, les plus important est d'avoir une relation inverse entre la dimension des prêts douteux et de la rentabilité de l'indice de ROE et ROA.

LES MOTS CLES : La rentabilité, prêts douteux, l'indice de La rentabilité, ROE, ROA,

قائمة المحتويات

الاهداء ..... -III-
الشكر ..... -IV-
الملخص ..... -V-
قائمة المحتويات ..... -VI-
قائمة الجداول ..... -VII-
قائمة الأشكال ..... -VIII-
قائمة الملاحق ..... -X-
المقدمة ..... -IX-

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للقروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للقروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية ..... -2-
المطلب الأول: ماهية القروض المتعثرة ..... -2-
المطلب الثاني: ماهية ربحية البنوك التجارية ..... -5-
المطلب الثالث: العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية ..... -11-
المبحث الثاني: الدراسة السابقة حول أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية ..... -15-
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ..... -15-
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية ..... -20-

الفصل الثاني: دراسة أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك الخارجي الجزائري – وكالة ورقلة –

المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري ..... -24-
المطلب الأول: مدخل للتعريف بالبنك الخارجي الجزائري ..... -24-
المطلب الثاني: نبذة عن البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة ..... -25-
المبحث الثاني: تحليل أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2017- 2021 ..... -27-
المطلب الأول: جمع وقياس متغيرات الدراسة ..... -27-
المطلب الثاني: تقديم ومناقشة النتائج ..... -30-
الخاتمة ..... -35-
المصادر والمراجع ..... -38-
الملاحق ..... -41-
الفهرس ..... -54-

قائمة الجداول

الجدول 1-4: معدل العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017-2021 ..... -27-
الجدول 2-4: معدل العائد على الأصول للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017-2021 ..... -29-
الجدول 3-4: حجم القروض المتعثرة ..... -30-
الجدول 4-4: دراسة وصفية لمتوسطات مؤشرات الربحية وحجم القروض المتعثرة للبنك محل الدراسة ..... -31-

قائمة الأشكال

الشكل 1-7: مراحل القروض المتعثرة ..... -4-
الشكل 2-7: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ..... -9-
الشكل 3-7: مؤشرات القروض المتعثرة ..... -11-
الشكل 4-7: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة ..... -26-
الشكل 5-7: معدل العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017-2021 ..... -28-
الشكل 6-7: معدل العائد على الأصول للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017-2021 ..... -29-
الشكل 7-7: حجم القروض المتعثرة للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017-2021 ..... -30-

قائمة الملاحق

الملحق 1: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2017 ..... -41-
الملحق 2: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2018 ..... -43-
الملحق 3: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2019 ..... -46-
الملحق 4: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2020 ..... -49-
الملحق 5: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2021 ..... -51-

المقدمة

مـقدمـــة

تمهيد:

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية التعامل مع الأصول بشكل يضمن تحقيق الاستقرار والنمو، حيث أن أهمية النظام المصرفي تكمن في كونه الأداة التي تنظم الحركة النقدية الخاصة باقتصاد البلد، ومع التحديات التي تواجه عجلة الاقتصاد تبرز أهمية هذا النظام من خلال قدرته على تحصيل مدخرات اصحاب الفائض المالي واعادة اقراضها لأصحاب العجز المالي مقابل فائدة وقصد تحقيق الربح، الا ان هناك عدة مخاطر قد تهدد البنك وتعيقه من تحقيق أهدافه.

كما لا تكاد تخلو البنوك من حالات التعثر للقروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات التي تؤدي الى تجميد جزء مهم من أموال تلك البنوك والتقليل من فرص تحقيقها للأرباح، لهذا حظيت هذه المشكلة باهتمام المختصين والخبراء والمسؤولين بالقطاع المصرفي.

تعتبر الربحية هدفا رئيسيا لدى البنوك التجارية تعتمد عليه قصد تحقيق البقاء والاستمرارية في ممارسة نشاطها وهذا ما يزيد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مما يكسبها ثقة الزبائن وأصحاب الودائع، لذلك تكرس ادارة هذه البنوك جهودها بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل لأموالها بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن، الا أنها معرضة لجملة من المشاكل من بينها القروض المتعثرة والتي لها تأثير على ربحيتها.

و عليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

الإشكالية الرئيسية:

كيف تؤثر القروض المتعثرة على ربحية البنك الخارجي الجزائري – وكالة ورقلة - ؟

الإشكاليات الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية كالتالي:

- ✓ هل تؤثر القروض المتعثرة سلبا على ربحية البنوك التجارية مقاسة بمؤشر العائد على الملكية؟
- ✓ هل تؤثر القروض المتعثرة سلبا على ربحية البنوك التجارية مقاسة بمؤشر العائد على الأصول؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الفرعية تمكن صياغة الفرضيات التالية و التي تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي:

- ✓ تؤثر القروض المتعثرة سلبا على ربحية البنوك التجارية باستخدام العائد على الملكية؛
- ✓ تؤثر القروض المتعثرة سلبا على ربحية البنوك التجارية باستخدام العائد على الأصول؛

مبررات اختيار الموضوع:

نوجز مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

مبررات ذاتية:

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع؛
- ✓ الرغبة في فهم تأثيرات القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية.

مبررات موضوعية:

- ✓ أهمية موضوع القروض المتعثرة التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية وعلى البنوك الجزائرية بصفة خاصة؛
- ✓ محاولة القيام بدراسة اقتصادية احصائية على حالة واقعية تمس البنوك العاملة في الجزائر.

أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع القروض المتعثرة لتأثيرها على أداء البنوك التجارية في ظل المنافسة التي تحيط بها لضرورة اتباع إجراءات لإدارة القروض المتعثرة و تطوير البنوك التجارية لأنشطتها الخاصة بإدارة قروضها المتعثرة فقد حان الوقت لتكوين ثقافة خاصة بذلك، في حين أن الدول المتقدمة تطورت كثيرا في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم القروض المتعثرة وتحديد أهم العوامل والأسباب لها؛
- تشخيص العلاقة بين القروض المتعثرة البنكية وربحية البنوك التجارية؛
- تفسير مختلف المؤشرات التي تنتج عن اختيار العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية البنك؛
- محاولة الخروج بتوصيات تسعى البنوك محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** لقد اقتصرت الدراسة على **البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة ورقلة-** ؛
- **الحدود الزمنية:** وهي الفترة الممتدة من **2017-2021**؛

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج الموافق للدراسة النظرية الذي يستدعي جمع البيانات و المعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي و الإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالقروض المتعثرة و الربحية ومؤشراتها و الدراسات السابقة هذا فيما يخص الفصل الأول.

كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة في الفصل الثاني لأنه يوافق طبيعة موضوع البحث و الذي يتضمن إسقاط ميداني على البنك الخارجي الجزائري مستخدمين أساليب إحصائية وذلك بالاستعانة ببرنامجECEXL .

هيكل البحث:

حيث يمثل الفصل الأول الجانب النظري أما الفصل الثاني يمثل الجانب التطبيقي ،ويمكن استعراض هيكل البحث على الشكل التالي:

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول القروض المتعثرة و الربحية؛ وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين **المبحث الأول** الاطار المفاهيمي الذي يتمحور حول القروض المتعثرة و ربحية البنوك أما **المبحث الثاني** يتناول الدراسات السابقة لموضوع الدراسة .

بينما **الفصل الثاني** يحتوي على دراسة حالة فمن خلاله تم إسقاط الجانب النظري لمعرفة اثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين خصص **المبحث الأول** لتقديم البنك الخارجي الجزائري عموما وتقديم وكالة ورقلة خصوصا وخصص **المبحث الثاني** لتحليل أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك محل الدراسة و كذا لعرض النتائج الدراسة وتفسريها ومناقشتها؛ أما **الخاتمة** فيتم عرض ما توصل اليه من نتائج وتوصيات و أفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للقروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية

تمهيد الفصل:

تشكل البنوك التجارية احد المؤسسات التجارية المهمة و المحورية من خلال الوظائف التي تؤديها في الحياة الاقتصادية حيث تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي عبر التوسط المالي بين المودعين والمقترضين.

و كما تشكل القروض المتعثرة عائقا وخطرا يشكل صداعا لدى البنوك، التي تحاول ودائما التقليل منه وتنبؤ به قبل فوات الأوان، وكما تشكل الربحية أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

وبناءا على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول كل من القروض المتعثرة و الربحية، وكذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا.

حيث كان تقسيم الفصل كالتالي:

- ✓ **المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للقروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية**
- ✓ **المبحث الثاني: الدراسة السابقة حول أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية**

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للقروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية

من خلال هذا المبحث نتطرق الى توضيح أهم المفاهيم الأساسية حول القروض المتعثرة في المطلب الأول، كما يهتم المطلب الثاني الخاص بتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بربحية البنوك التجارية، أما المطلب الثالث نعرض فيه العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية.

المطلب الاول: ماهية القروض المتعثرة

من خلال هذا المطلب نتطرق لعرض مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها وتوضيح أهم المصطلحات المتعلقة بالتعثر ومن ثم استخراج مؤشرات الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم القروض المتعثرة:

- **التعريف الأول:** " هي اخفاق المقترض في سداد التزاماته للبنك في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول أو بسبب مماطلة المقترض أو أمور خارجة عنه".[1]
- **التعريف الثاني:** " هي تلك الديون غير العاملة والتي اذا أهملت أو لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها الى ديون مشكوك في تحصيلها واذا استمر اهمالها أو عدم معالجتها فإنها تصبح ديون رديئة أو هالكة أو معدومة".[2]
- **التعريف الثالث:** "هي تلك القروض التي تعرضت اتفاقيات دفعها بين البنك وزبونه الى مخالفات أساسية، نتج عنها عدم قدرة البنك على تحصيل القرض وفوائده مما يجعل احتمالات خسارة البنك واردة".[3]

اذن من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تعثر سداد الديون يشمل:

- عدم مقدرة المقترض على سداد الديون وفوائده؛
- عدم قدرة المقترض على الالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها؛
- تأخر المقترض في تسديد الدين أو فوائده في الوقت المحدد.

ومما سبق يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها: "تلك القروض التي حان موعد استحقاقها و لم يسدد أصل الدين والفائدة المستحقة عليه".

الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض:

تعتبر الديون المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك في نشاطها، حيث تؤدي الى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، اذ تعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها الى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها الى ثلاث مجموعات رئيسية. [1]

---

[1] صادق راشد الشمري، مداخلة بعنوان: "القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الخبير المالي والمصرفي – دراسة عينة من المصارف العراقية"، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء الأهلية، نيسان، عمان – الأردن، 2009، ص174.

[2] مفيد الظاهر وأخرون، مقالة بعنوان: "العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية (الفلسطينية)"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 21، 2007، ص518.

[3] كمال أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في غزة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص 46.

- أسباب متعلقة بالبنك
- أسباب متعلقة بالمقترض
- أسباب أخرى

1- أسباب متعلقة بالبنك:

1- عدم قدرة المصرف على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض؛

2- أخطاء في تحليل الائتمان؛

3- خطأ في تقدير الضمانات؛

4- تسبيق المصرف لعامل العائد على عامل المخاطرة؛

5- عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب؛

6- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه.

2- أسباب متعلقة بالمقترض:

1- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل؛

2- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها؛

3- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية؛

4- العوامل الشخصية والمسلكية الذاتية للعميل؛

5- ضعف الادارة وعدم عمليتها؛

6- حداثة خبرة العميل في النشاط الذي يقوم بتمويله خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة.

3- أسباب أخرى: وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية وهي كالآتي:

الظروف الاقتصادية: التي تخرج عن ارادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

- ✓ أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلب تنفيذها؛
- ✓ من اصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة؛
- ✓ اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة؛
- ✓ من حيث التوظيف والدخل؛
- ✓ تراجع الاداء الاقتصادي العام ودخوله في مراحل الانكماش والتباطؤ.[2]

[1] فاطمة بن شنة، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص62.

[2] صادق راشد الشمري ، مرجع سبق ذكره، ص20.

الفرع الثالث: مراحل تعثر القروض:

يعتبر تعثر القروض المرحلة النهائية التي يصل فيها العميل الى حالة التعثر وعدم قدرته على سداد الدين المستحق، بل ان تعثر العميل يمر بمجموعة من المراحل التي تصبح فيها المؤسسة أو المشروع متوقفة عن السداد تماما، والتي يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المشروع المتعثر، وهذه المراحل يمكن ايجازها كما يلي:[1]

- مرحلة انخفاض معدل سيولة المشروع؛
- مرحلة انخفاض رأس المال العامل بالمشروع؛
- مرحلة ظهور عسر مالي مؤقت بالمشروع؛
- مرحلة استمرار العسر المالي بالمشروع أي معاناة المشروع من العسر المالي الدائم.

الشكل(1-7): يوضح مراحل القروض المتعثرة

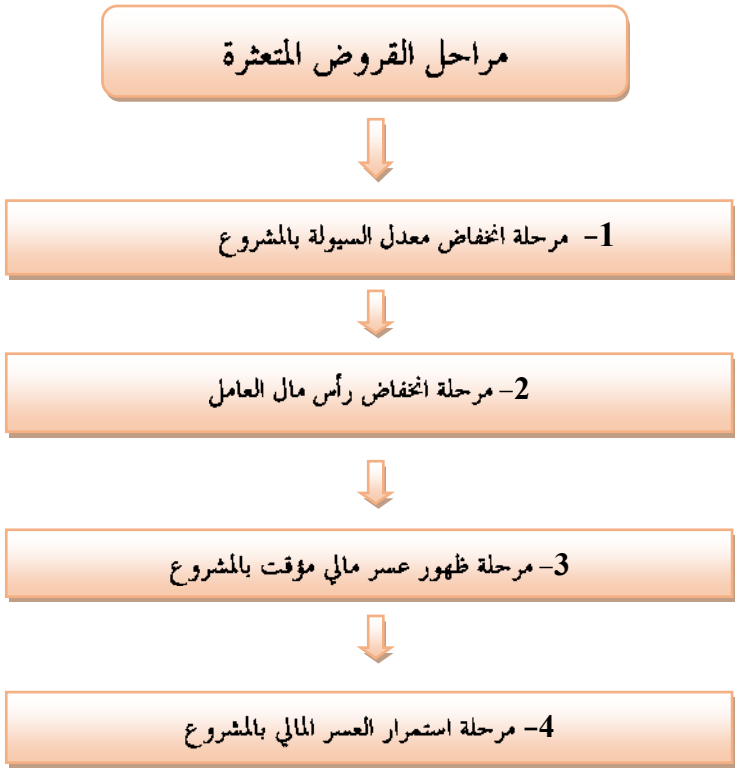

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على المرجع بالتصرف

1- مرحلة انخفاض معدل السيولة بالمشروع: تحدث مظاهر انخفاض معدل السيولة بالمشروع خلال هذه المرحلة نتيجة للأسباب الأتية:

- قيام المشروع أو المؤسسة بالاستثمار في أصول بطيئة الحركة وبمبالغ ضخمة؛
- دخول المشروع في الالتزامات غير مخططة يؤدي سدادها الى انخفاض السيولة؛

[1] عبد الحميد صديق عبد البر، أسباب ومراحل الديون المتعثرة وأثارها الاقتصادية وأساليب معالجته محليا ودوليا، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 485، يناير 2017، ص: 128-131.

- بطء معدل دوران الأصول بالمشروع وأثارها السلبية على السيولة؛
- استخدام المشروع لأساليب انتاج قديمة عديمة الكفاءة والفعالية مما يؤدي الى انخفاض الانتاج والمبيعات ومن ثم انخفاض السيولة وكفاءة ادارة المبيعات والتحصيل؛
- الزيادة المستمرة في الطاقات الانتاجية غير المستغلة مما يؤدي الى انخفاض الانتاج ومن ثما انخفاض السيولة.

تتفاعل العوامل السابقة مع بعضها البعض مما يؤدي الى المرحلة التالية والمتمثلة في:

2- مرحلة انخفاض رأس مال العامل بالمشروع: تتمثل مظاهر انخفاض رأس المال العامل بالمشروع فيما يلي:

- الانخفاض المستمر في قدرة المشروع على تحقيق أرباح ملائمة ومن ثما انخفاض الأرباح من سنة الى أخرى مقارنة بحجم الأموال المستثمرة فيه؛
- الاعتماد المتزايد والمستمر للمشروع في التمويل على الاقتراض؛
- الانخفاض المستمر في حجم أعمال المشروع وتصفية جانب من أصوله المتداولة.

ولا شك أن تفاعل العوامل السابقة الذكر فيما بينها وبين العوامل الناجمة عن انخفاض السيولة تؤدي الى حدوث المرحلة الموالية والمتمثلة في ظهور العسر المالي المؤقت.

3- مرحلة ظهور عسر مالي مؤقت بالمشروع: في الواقع مظاهر العسر المالي المؤقت بالمشروع تتمثل فيما يلي:

- حدوث اختلالات في الهيكل التمويلي وعدم قدرته على تمويل العمليات الجارية؛
- الانخفاض المستمر في رأس مال المشروع نتيجة لعدم تحقيق أرباح وزيادة المديونية؛
- الزيادة المستمرة في حجم المخزون السعي الراكد بالمشروع وتضخمه الى مستويات قياسية.

مجموع تفاعل هذه العوامل فيما بينها وبين العوامل السابقة كانخفاض السيولة ورأس المال يؤدي الى المرحلة الأتية والمتمثلة في استمرار العسر المالي بالمشروع أي معاناة المشروع من العسر المالي الدائم.[1]

4- مرحلة استمرار العسر المالي بالمشروع: تتمثل مظاهر العسر المالي الدائم بالمشروع فيما يلي:

- تحقيق المشروع خسائر متتالية سنة بعد أخرى يؤدي الى تراكم خسائره وزيادة ديونه؛
- العجز المستمر للمشروع وعدم استطاعته سداد التزاماته سواء قصيرة أم طويلة الأجل؛
- الانخفاض المستمر في القيمة السوقية للمشروع بحيث تصبح هذه القيمة أدنى من ديونه والتزاماته المتراكمة؛
- عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته وتوقفه عن السداد.

وفي الواقع تتفاعل العوامل السابقة الذكر فيما بينها لتؤدي الى حدوث التعثر.

المطلب الثاني: ماهية ربحية البنوك التجارية

[1] فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص: 69-70.

تمثل الربحية الهدف الأساسي لجميع البنوك، ومؤشر هام لمعرفة الأداء المالي للبنك، وبغية قياس هذه الربحية يتم استخدام عدة مؤشرات نحاول من خلال هذا المطلب التعرض لها، وذلك بإعطاء بعض المفاهيم حول الربحية.

الفرع الأول: مفهوم ربحية البنوك التجارية

لابد من التفريق بين مفهومي الربح والربحية:

أ. **الربح:** للربح عدة مفاهيم نورد منها:

- **التعريف الأول:** يمكن تعريف الأرباح أو صافي الدخل بأنه " عبارة عن الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة"[1] ، أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لابد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها (لابد من تحديد الايرادات والمصاريف).
- **التعريف الثاني:** فالربح هو عبارة عن الفرق بين الايرادات والمصروفات، أي هو عبارة عن الفرق بين الايرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع.[2]

ب. **الربحية:** هناك عدة تعاريف متعلقة بالربحية نذكر منها:

- **التعريف الأول:** من جهة نظر ازرا سولمان (Ezerasoloman) فان الربحية هي: " مفهوم تشغيلي بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها أكبر من العناصر المستخدمة."[3]
- **التعريف الثاني:** الربحية هي العلاقة بين الارباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، واما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الاستثمارات هي قيمة الموجودات أو حقوق الملكية) التي أسهمت في تحقيقها، هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل.[4]

أي أن الربحية تعبر عن مقدار الأرباح التي تحققها المؤسسة مقابل كل وحدة واحدة من اجمالي رقم الأعمال.

الفرع الثاني: مصادر الأرباح للبنوك التجارية

[1] أمين السيد احمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشاة Profit Planning By corpparte simulation models الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006،ص 13.

[2] تهتان مراد، شروقي زيد الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)و المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 1 أفريل 2014، ص:33.

[3] عبد اللطيف ،عبد القادر، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية – مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 04/2013، ص: 34.

[4] د. تهتان مراد، شروقي زيد الدين، مرجع سابق، ص: 33.

تتكون مصادر الأرباح من الفوائد المحصلة من القروض والفوائد(الأرباح الرأسمالية) المحصلة من الاستثمارات، وأجور الخدمات المختلفة، وسنتناول هذه المصادر بالتفصيل كالآتي:

1- الفوائد على القروض: حيث تمثل القروض والسلفيات من أهم عناصر الايرادات للبنوك التجارية حيث تتأثر عملية منح القروض البنكية بازدياد الطلب عليها من جهة وسياسة ترويج القروض من جهة أخرى، فكلما زاد الطلب على القروض وتمكن البنك من استفائها كلما زادت أرباحه كما أن تنوع الخدمات البنكية للعملاء يساهم في زيادة حجم القروض، حيث أن حجم ايرادات البنوك يقدر بأسعار الفائدة على الاقراض، والذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل.[1]

- **القابلية الاقراضية للمصارف:** حيث توجد علاقة قوي بين أسعار الفائدة وبين الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار، فكلما زادت هذه الاحتياطات قل سعر الفائدة والعكس صحيح على افتراض ثبات الأشياء الأخرى.
- **درجة المخاطر الاقراضية:** حيث توجد علاقة عكسية واضحة بين درجة المخاطر، كلما زادت المخاطر على القروض المقدمة للعملاء وأسعار الفائدة عليها، فكلما زادت تلك المخاطر كلما زادت أسعار الفائدة المفروضة على القروض بغرض تغطية الخسائر المتوقعة بسبب ذلك من جهة، وتغطية مصاريف تحصيل القروض من جهة أخرى.
- **التوثيق:** كلما ازدادت الضمانات التي توثق القروض، تساهل المصرف في شروطه التي يفرضها على القروض منها سعر الفائدة، والعكس صحيح.
- **الأجل:** حيث توجد علاقة طردية بين أجال استحقاق القروض وسعر الفائدة عليها، فكلما زادت مدة استحقاق القروض زاد سعر الفائدة المفروضة عليها.
- **حجم المقترض وحجم القرض:** فكلما زادا حجم القرض أو المقترض انخفض سعر الفائدة، بسبب توفر الموارد المالية لدى هؤلاء المقترضين لتغطية قروضهم.
- **تكلفة الاقتراض:** حيث توجد علاقة عكسية بين تكاليف الاقتراض والمتمثلة في مختلف التكاليف التالية:
  - ❖ نفقات التعرف على المركز المالي للعميل والتعرف على قدرته على التسديد، وبين أسعار الفائدة عليها، فكلما ارتفعت التكاليف ازدادت أسعار الفائدة بهدف تغطية تلك التكاليف.
- **المنافسة:** فكلما ازدادت المنافسة بين البنوك التجارية، كلما انخفضت أسعار الفائدة على القروض.

2- الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات:

حيث تختلف السياسات المصرفية للاستثمار في الأوراق التجارية عن تلك المتبعة في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات، حيث تتخذ البنوك للاستثمارات في الأوراق المالية كبديل للنقود، فبدلا من أن تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية كبيرة في خزانتها لمواجهة متطلبات السيولة تعتمد الى استثمارها في أوراق مالية تحقق اليها عوائد، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها الى نقدية بصورة أسرع عندما يقتضي الأمر ذلك، مما يجعل من هذا الاستثمار يستهدف تحقيق الربحية والسيولة.

3- أجور الخدمات المصرفية المختلفة: تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات لعملائها والتي تحصل لقاءها على مجموعة من الفوائد أو العمولات أو الأجور، حيث توجد العديد من الأجور نذكر منها:

[1] رقاقدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر للفترة (2004-2014)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، 2016، ص:5.

- **أجور خدمات الأمانة والوصاية:** مثل خدمات استثمار الأموال لصالح الغير ...الخ
- **أجور خدمات متعلقة بالإقراض:** مثل أجور استعلام عن المركز الائتماني، وكشوف الممتلكات والعقارات، وأجور الرهن، وأجور المفروضة على تجديد القروض أو تمديدها، وأجور الخصم للأوراق.
- **عمولات اصدار خطابات الضمان:** وهو ما تتلقاه البنوك مقابل اصدار الخطابات المحلية والخارجية لحساب أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتيادي.
- **العملات المستوفاة من جباية ايرادات المصالح العامة:** مثل التلفون والماء والكهرباء وبيع وثائق التأمين لمصالح منشات التأمين، وجباية ايجارات مشاريع الاسكان الحكومية.
- **عملات لقاء تحويل الأموال داخل وخارج البلاد:** وذلك مقابل استلام مبالغها نقدا أو تحويلها من حسابات الايداع للزبائن مثل شيكات المسافرين، والحوالات الداخلية والخارجية.
- **أجور خدمات الايداع والسحب:** مثل أجور الصكوك، المسحوبة لصالح الزبون والمودعة في المصرف، غير أن الودائع المصرفية لا تحقق أية ايرادات للبنك بل قد لا تغطي التكاليف التي تحملها البنك مثل الودائع التجارية نتيجة تكرر عمليات الايداع والسحب عليها.[1]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية والتي نمثلها في الشكل التالي:

[1] أبو زعيتر، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006، ص: 70-71.

الشكل (2-7): العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية

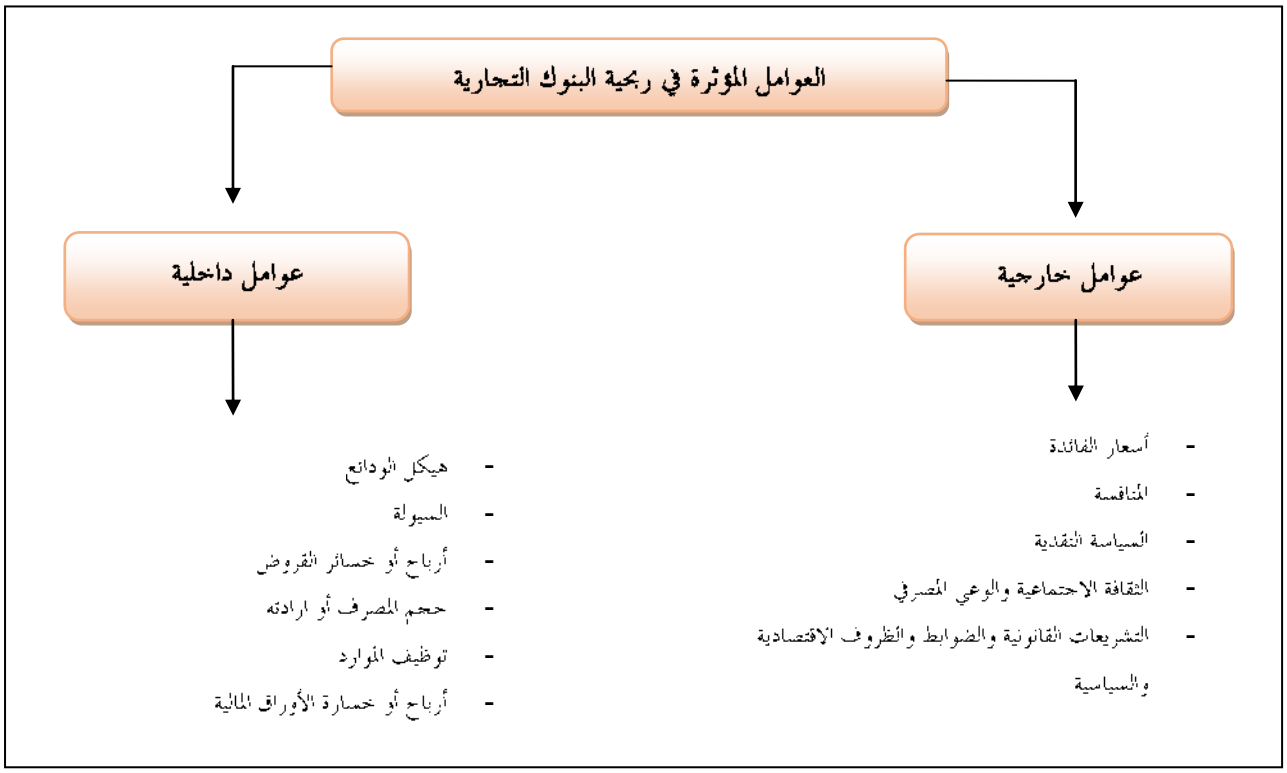

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على المعطيات

1- العوامل الخارجية:[1] وتتمثل في:

- **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، أي علاقة طردية بين الربحية وهامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير على استثمارات البنوك، وأن معظم ارادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.
- **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومتطلباتها، وبالتالي فان ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة.
- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فالتعليمات والضوابط المصرفية تهدف الى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات اضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وغيرها.

[1] منذر مرهج وعبد الواحد حمودة وأكرم مزيق، " تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة جامعة تشرين، المجلد 36، العدد 2.2014، ص: 334.

- **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تؤثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء عن مصارف اسلامية دون المصارف الربوية مما يؤثر على ربحية المصارف التجارية.
- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف واضطرارها نتيجة لذلك الى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض هامش العوائد وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

2- العوامل الداخلية: وتتمثل في:

- **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للبنوك مؤونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.
- **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، اذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، حيث أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإرادات البنك وبدأت الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة لأنها تعد من الموجودات غير مدرجة لدخل، كذلك الأمر بالنسبة لنقدية لديها.
- **أرباح وخسائر القروض:** تؤثر عمليات الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحيتها، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الوجهة نحو عمليات الائتمان، اذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض، ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية المصارف التجارية.[1]
- **أرباح أو خسارة الأوراق المالية:** تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك التجارية من الاستثمارات في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدف السيولة والربحية.
- **حجم المصرف وادارته:** يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون اكبر من البنوك الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية.
- **السيولة:** يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق احدهما سيكون على حساب الأخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف

[1] أبو زعيتر، باسل، مرجع سبق ذكره، ص:101-105.

السيولة، وكذلك فان الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية

الفرع الأول: مؤشرات القروض المتعثرة

ان دخول عميل في مرحلة العسر المالي وتصنيف الائتمان المقدم له على أنه قرض متعثر لا يحدث فجأة زمن دون مقدمات، وانما هناك مؤشرات ودلائل تعبر عنه، ومن هذا يمكن ذكر أهم المؤشرات التي تشير الى تعثر القروض كما يلي:

الشكل(3-7): مؤشرات القروض المتعثرة

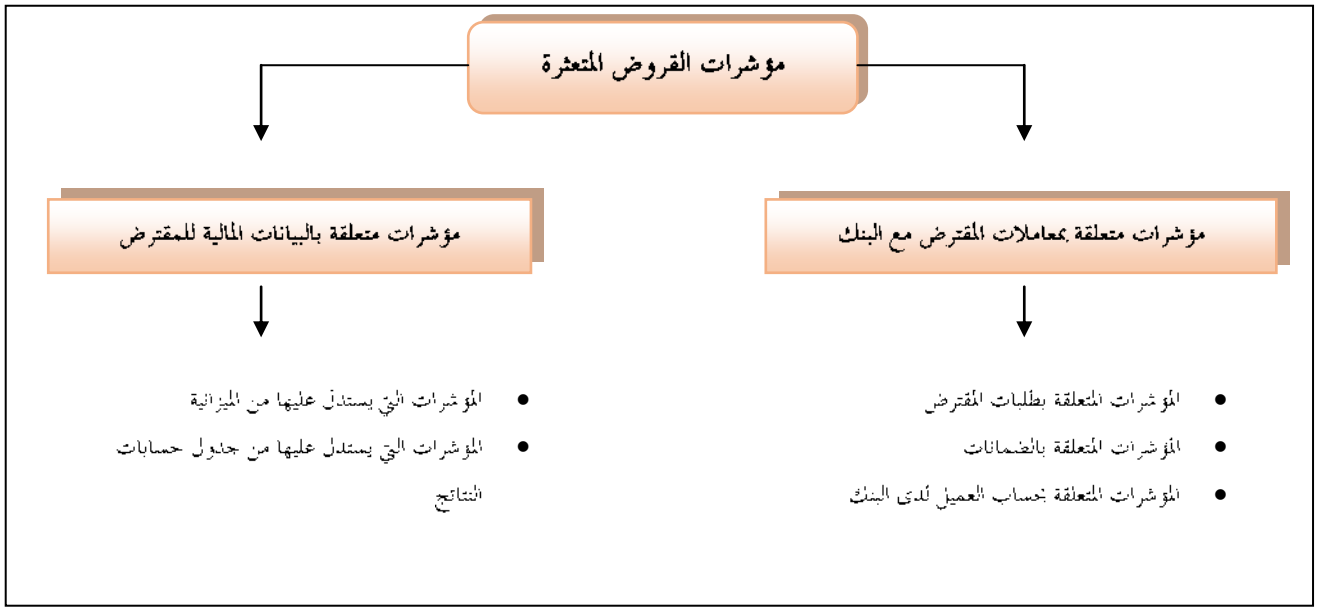

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على المعطيات

1- مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك:

ربما يكون من الواضح أن المقترض يفي بشروط كافة التزاماته الائتمانية تجاه البنك، ورغم ذلك قد تكون هناك بوادر على تدهور وضعيته المالية وحساباته المصرفية، فهناك مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك من خلالها يمكن الكشف مبكرا تعثر القروض الممنوحة للعميل، ويمكن تقسيمها الى:[2]

❖ **المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:**

- اصدار صكوك (شيكات) على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات؛

[1] صيام حريوش، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن- رسالة ماجيستر غير منشورة، الجامعة الهاشمية، عمان، 2002، ص:131.
[2] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012، ص:78.

- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والايداع، وبطبيعة الحال فان ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة؛[1]
- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول؛
- ارجاع الصكوك المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك ايقاف صرف بعض الصكوك؛
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الايداع.

❖ **المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض:**

- تقدم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له؛
- طلب العميل من البنك رفع اشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك، أو تكرار تقديم طلبات لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان؛
- طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية العائد للبنك، الأمر الذي يشير الى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها في مشاريعه بشكل سليم؛
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية، الأمر الذي يشير الى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية؛
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير الى أن المقترض غير قادر على ادارة أموره المالية بشكل جيد، وانه لم يستفد من المهلة التي منحت له في اطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

❖ **مؤشرات متعلقة بالضمانات:**

- تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين؛
- تراجع القيمة السوقية للضمانات؛
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح؛
- تأخر ورود المستحقات والمستخلصات؛
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

2- مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقترض:

يمكن للمحلل الائتماني اثناء دراسة القوائم المالية للمقترض أن يكتشف بعض أعراض ودلائل تعثر القروض، وهذا ما يستدعي منه أن يتحصل على تلك القوائم بانتظام ويقوم بمراجعتها مراجعة شاملة وأن يفهم محتواها فهما صحيحا ليتمكن من اعطاء تفسيرات لأرقامها، ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن يستدل بها مسؤول الائتمان من خلال القوائم المالية للمقترض نذكر ما يلي:

[1] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص:78.

❖ **المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:**

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين؛
- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين؛[1]
- تقلبات حادة في السيولة؛
- التغيير المفاجئ في الموجودات(الأصول) الثابتة؛
- تراجع حقوق الملكية(حقوق المساهمين) ؛
- عدم انتظام اعداد البيانات المالية وارسالها الى البنك ضمن فترة زمنية معقولة؛
- ارتفاع مديونية الشركة؛
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة الى اجمالي الأصول.[2]

❖ **مؤشرات تعثر القروض من خلال جدول حسابات النتائج:** يصور جدول حسابات النتائج ايرادات ونفقات المقترض ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر الايرادات والنفقات، ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من خلال جدول حسابات النتائج هي كالاتي:

- انخفاض حجم المبيعات؛
- ارتفاع نسب التكاليف؛
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن؛
- ازدياد المبيعات مع انخفاض الأرباح..

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية

يهدف البنك التجاري أساسا الى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب المالية مهمتها قياس كفاءة وفعالية البنك في توليد الأرباح، لأن البنك الذي لم يحصل على أرباح كافية، فبقاؤه لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا، ولهذا تعتبر نسب الربحية من أكثر النسب الدالة على أداء البنك التجاري خلال فترة معينة، ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

1- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من قبل "دافيد كول DavidCool" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972، حيث استخدم معدل العائد على حقوق الملكية لمدة طويلة كمقياس شامل لتحديد علاقة العائد بالمخاطرة، يمكن نموذج العائد على حقوق الملكية من تقييم أداء البنوك وذلك بوضع مجموعة من النسب تساعد المحلل على تقييم حجم أرباح البنك المتعلقة بمخاطر تم قبولها.

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند الى مفهوم الربح الشامل حيث يقاس من خلال المعادلة التالية:

[1] بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف – مسيلة، 2017، ص:44.

[2] ايهاب نظمي، خليل لرفاعي، القروض المتعثرة: الأسباب - البوادر – سبل العلاج (دراسة تطبيقية على بنك الأردن)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص:15.

معدل العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية/الأموال الخاصة*100

ويعتبر معدل العائد على حقوق الملكية المعيار الأكثر شمولا لقياس فعالية الادارة ذلك لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال فهو مقياس لربحية كل من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

2- موشر العائد على الأصول(ROA): يعتبر معدل العائد على الأصول Return on Assents مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، بغض النظر على طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة، ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول ROA= صافي الدخل/اجمالي الأصول*100

3- منفعة الأصول (AU): يسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي انتاجية الأصول وتقاس بالغلاقة التالية:

معدل الأصول=اجمالي الايرادات/اجمالي الأصول

4- هامش الربح (PM): الذي يعكس مدى الكفاءة في ادارة ومراقبة التكاليف ويقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح= الدخل الصافي/اجمالي الأصول

5- الرافعة المالية(مضاعف حق الملكية EM): يقاس بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية= اجمالي الأصول =حقوق الملكية

الفرع الثالث: العلاقة النظرية بين القروض المتعثرة والربحية

تؤثر عملية الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عملية الائتمان، حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، اذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القرض،

ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية لمعرفة مدى قدرته على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الديون المتعثرة والتي تؤثر سلبا على ربحية المصارف التجارية.[1]

تلعب جودة الأصول دورا في التأثير على الأداء المالي للمصرف، وتعتبر نسب جودة الأصول واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك، بما أن القروض لديها أعلى مخاطر التخلف عن سداد، فان العدد المتزايد من القروض المتعثرة يظهر تدهورا في جودة الأصول، وجودة الاصول هي جانب مهم لتقييم درجة القوة المالية للبنك، ويتمثل الغرض الرئيسي لقياس جودة الأصول في تحديد تركيبة الأصول المتعثرة كنسبة مئوية من اجمالي الأصول، كما أن جودة محفظة الائتمان تعبر عن ربحية البنوك، كما تسعى جميع البنوك التجارية في الحفاظ على مستوى القروض المتعثرة الى أدنى مستوى، ويرجع ذلك الى أن ارتفاع القروض المتعثرة يؤثر على ربحية البنك، حيث تقاس بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.[2]

يترتب على الديون المتعثرة اثار سلبية واسعة على الأرباح منها على سبيل المثال لا الحصر:[3]

- الأموال المجمدة في الديون المتعثرة ليس في متناول المؤسسة المصرفية لاستثمارها؛
- زيادة التكاليف الادارية لتحصيل هذه الديون؛
- الوقت والجهد المطلوب من قبل المسؤولين لمتابعة هذه الديون، مما ينعكس سلبا على انتاجيتهم؛
- احتمالات نمو وزيادة ربحية البنوك التي تعاني بشكل كبير من الديون المتعثرة محدودة نسبيا؛
- دفع ظهور الديون المتعثرة بنسب مرتفعة وأعلى من النسب الاعتيادية، والتي تصل في المعايير من 2% الى 4% من مجموع التسهيلات الائتمانية ادارات البنوك والسلطات الرقابية الى زيادة المخصصات المقتطعة مقابل هذه الديون، ونظرا لأن هناك عدة سنوات بين أخذ المخصصات والاعتراف بها من دائرة الضريبة كديون معدومة، فان ذلك يؤثر بشكل سلبي على ارباح البنك.

المبحث الثاني: الدراسة السابقة حول أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى بعض الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، تم تقسيم المبحث الى مطلبين، الأول يتعلق بالدراسات العربية والأجنبية، أما المطلب الثاني فهو عبارة عن مقارنة بين الدراسات السابقة والحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية:

تعددت الدراسات المتعلقة بموضوع القروض المتعثرة وكذا الربحية في البنوك التجارية، من خلال هذا المطلب سنتطرق الى بعض الدراسات باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

---

[1] باسل جبير حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص:100.

[2] فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)"، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، الجزائر،2018، ص:539.

[3] نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد23 العدد الثاني، سوريا، 2007، ص 285.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

الدراسة باللغة العربية	أهدافها ونتائجها
1 – دراسة رامي أكرم مزيق 2014 بعنوان **" دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية"**، وهي عبارة عن مذكرة نيل ماستر قسم ادارى أعمال، جامعة قاصدي تشرين، اللاذقية.[1]	هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السورية وترتيبها حسب أهميتها النسبية والمقارنة بين المصاريف العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر على ربحيتها. من أهم نتائج الدراسة: ربحية المصارف السورية تتأثر بمجموعة من العوامل تصنف الى عوامل داخلية وعوامل خارجية، كما تم التوصل الى أن العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية تختلف في أهميتها النسبية حيث كان أكثر العوامل تأثيرا الظروف الاقتصادية والسياسية وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية.

[1] رامي أكرم مزيق، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في قسم ادارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية،2014.

2- دراسة فاطمة بن شنة 2009 بعنوان **"ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية"** وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، [1]	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية واعتمدت في دراستها أسلوبين: الأسلوب الأول: هدفت الى بناء نموذج رياضي باستخدام طريقة التحليل التمييزي خطوة بخطوة وذلك باستعمال 26 متغيرات محاسبية (النسب المالية) فقط وتم التوصل الى دالة التمييز القانونية المعيارية للتمييز بين المؤسسات متكونة من النسب المالية التالية: نسب الأجور الى القيمة المضافة، نسبة رقم الأعمال الى الأصول الثابتة، نسبة الديون قصيرة الأجل الى المناحات الأسلوب الثاني: اعتمدت على أداة الاستبيان لمجموعة من موظفين وتوصلت الى أهم المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية هي المخاطر المتعلقة بالمقترض، أن محللي الائتمان يرتكزون على عوامل خاصة بالعميل وبالتسهيل حسب درجة الأهمية وأن الضمانات والمعلومات المالية تؤخذ بعين الاعتبار في منح القرار الائتماني. وعند استعمال 26 متغيرة محاسبية و4 متغيرات غير محاسبية تم التوصل الى النتائج التالية: - طبيعة النشاط، نسبة الاهتلاكات الى القيمة المضافة، نسبة مجموع الديون الى القدرة على التمويل الذاتي، عمر المؤسسة، نسبة فائض الاجمالي للاستغلال الى الاصول المتداولة، نسبة رقم الاعمال الى الأصول الثابتة. وتوصلت أن قدرة المتغيرة على التمييز تختلف على دمجها مع مجموعة أخرى من المتغيرات عن مجموعة أخرى.

[1] دراسة فاطمة بن شنة 2009 بعنوان "ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية" وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة.

3 – دراسة سعاد بن طرية 2011 بعنوان **"استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة البنك الجزائري 2007-2009"**، وهي عبارة عن مذكرة نيل ماستر تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.[1]	هدفت هذه الدراسة الى كيفية استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية في البنك الوطني الجزائري في فترة بين 2007 و 2009 حيث تم طرح الاشكالية التالية : ما مدى **اعتماد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية واتخاذ القرارات الائتمانية:** وكما هدفت الدراسة الى عدة اهداف نذكر منها: التعرف الى أي مدى اعتماد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، أساليب التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالتعثر وأكثرها استخداما، وبناء نموذج احصائي الغرض منه التمييز بين المؤسسات السليمة والمتعثرة.
4 – دراسة بن مداني صديقة 2017 بعنوان **" انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر2016-2017"**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر.[2]	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ظاهرة تتعرض لها البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الجزائري ألا وهي القروض المتعثرة. من أهم النتائج المتوصل اليها أنه لا يمكن ضبط الحجم الحقيقي للقروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر، كما أن أسباب تعثر القروض تعود بدرجة كبيرة الى المقترضين سواء بسبب فشل المشاريع الممولة وافلاسها أو بسبب الامتناع عن السداد خاصة فيما يتعلق بقروض الاستغلال وكذا القروض الموجهة لفئة الشباب في اطار التمويل الثلاثي والتي لا تراعي فيها الدراسة الائتمانية الدقيقة لملف القرض والضمانات والتأكد من أهلية ومصداقية المقترض، هذا الأمر لا ينفي مسؤولية البنوك العمومية في تعثر جانب كبير من القروض لقصور المتابعة المستمرة والدورية بعد مرحلة التمويل ولضعف الدراسات الائتمانية وقصور الضمانات، وكذا ضعف عمليات التحصيل والمعالجة لغياب الجدية والشفافية والعراقيل القانونية.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الفرنسية.

[1] دراسة سعاد بن طرية 2011 بعنوان "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة البنك الجزائري 2007-2009"، وهي عبارة عن مذكرة نيل ماستر تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[2] دراسة بن مداني صديقة 2017 بعنوان " انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر"، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر، 2017/2016.

الدراسات باللغة الفرنسية	أهدافها ونتائجها
1 – Tiffany Grosvenor , Kevingreenedg 2010 [1].	هدفت هذه المداخلة الى دراسة القرض المتعثر نظرا الى ارتباطه بالفشل المصرفي والأزمات المالية خصوصا في الدول النامية، وعليه سعت هذه الدراسة الى بناء نموذج ذو متغيرات متعددات يشتمل على متغيرات خاصة بالبنك وأخرى خاصة بالاقتصاد الكلي وذلك للتنبؤ بالقروض المتعثرة في القطاع المصرفي الخاص بدولة باربادوس ومقارنته بنموذج اخر يسمى بنموذج المشي العشوائي فان نموذج الدراسة يتفوق بشكل بسيط من حيث مستويات التنبؤ في حين أن هذه التوقعات في البنوك الخاصة تكون أكثر دقة في فترات التنبؤ الطويلة فقط. (يقصد بالفشل المصرفي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو غيرهم من الدائنين لأنه أصبح معسرا)
2 – Anil Ari 2019 [2]	درست هذه الورقة مجموعة من البيانات لآلية القروض المتعثرة خلال الأزمة المصرفية 1988 وأظهرت تلك البيانات بشكل كبير أوجه التشابه بين الأزمات أثناء تراكم القروض المتعثرة وبشكل أقل عند ادارة هذه القروض، كما أن هناك علاقة تجمع بين القروض المتعثرة بشكل مرتفع والقروض التي لم يتم حلها وخطورة حالات الركود الاقتصادي التي سبقت الأزمة، والنتيجة المتوصل اليها في الأخير تشير الى أن الحد من القروض المتعثرة ومعالجتها على الفور أثناء حدوث الأزمة أمر في غاية الاهمية لتحسين الناتج الاقتصادي بعد الأزمة.

[1] Tiffany Grosvenor and Kevingreenedg, Forecasting non- performing loans in Barbados, business, finance & economics in emerging economies vol 5, nol,2010

[2] Anil ari, The Dynamics of Non – Performing Loans During Banking Crises: A New Database, international monetary fund,2019

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية.

في هذا المطلب سنقوم بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية، اهمها ما يلي:

الفرع الأول: أوجه التشابه

- سعت الدراسات السابقة والدراسة الحالية الى اختيار عنصر التعثر كمتغير مستقل؛
- كل هذه الدراسات تمت على مستوى المصارف بالدرجة الأولى؛
- ركزت كل من هذه الدراسات على الأسباب التي تؤدي الى مشكل التعثر مع معرفة أثرها على نشاط البنك؛
- أغلب الدراسات اهتمت بعامل الربح أو العوائد؛
- أغلب الدراسات ركزت على مدى تأثير القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

- ركزت الدراسات الأجنبية على الأزمات التي حدثت كأزمة الرهن العقاري 2008 التي اعتمدت على توريق الديون بشكل مفرط والذي سبب في تعثر كميات كبيرة من القروض، أما الدراسة الحالية عالجت مشكل التعثر بالرجوع الى أسباب أخرى كون الأزمة لم تمس البنوك الجزائرية؛
- اختلفت الدراسات من حيث الفترة الزمنية والمكانية وأيضا من حيث نوع المصرف سواء كان مصرف عام أو خاص؛
- اختلاف أسلوب الدراسة بين الاعتماد على الاستبيانات الاحصائية ودراسة حالة؛
- في بعض الدراسات تم الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على ربحية البنك بينما الدراسة الحالية ركزت على عامل التعثر كعنصر أساسي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الالمام بالجوانب النظرية للبحث، حيث تطرقنا للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالقروض المتعثرة وأسبابها ومراحلها وأهم مؤشراتها، كما تطرقنا الى مفاهيم حول الربحية في البنوك التجارية ومصادرها وأهم مؤشراتها وطرق قياسها وصولا الى العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية، كما عرضنا دراسات سابقة عربية وأجنبية وقمنا بمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني

دراسة أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك الخارجي الجزائري – وكالة ورقلة –

تمهيد الفصل:

في هذا الفصل سنتطرق الى دراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري (BEA) وكالة ورقلة لمعرفة أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك وذلك بالاعتماد على تحليل بعض القوائم المالية السنوية الخاصة بالبنك.

المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري .

تؤدي البنوك التجارية عدة خدمات لعملائها، حيث انها تسعى لجلب أكبر قدر من المتعاملين قصد تحقيق أهدافها المسطرة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى البنك الخارجي الجزائري نشأته، تعريفه اضافة الى ذلك أهدافه وأهم الوظائف التي يقوم بها، كما سيتم التعريج للوكالة محل الدراسة.

المطلب الأول: مدخل للتعريف بالبنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري أحد المؤسسات المصرفية التي لها دور فعال في الاقتصاد، من خلال الفرع الأول سيتم التطرق الى نشأته والتعريف به، أما الفرع الثاني فخصص للأهداف والوظائف التي يقوم بها.

الفرع الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري

يعتبر تأسيس البنك الخارجي الجزائري الحلقة الأخيرة من اجراءات التأمين التي قامت بها الدولة الجزائرية، وكان ذلك في الفاتح من أكتوبر سنة 1967 بموجب الأمر 67-204 المؤرخ في 1967/10/01 ويعتبر شركة وطنية خاضعة لقانونها الأساسي والقانون التجاري، والبنك الخارجي الجزائري هو بنك ايداع أنشئ لمدة محددة ولا يتم حله الا بمقتضى نص تشريعي ويقدر رأس ماله الحالي بـــ 150.000.000.000 دج.

وقد ترسخت عمليات البنك منذ سنة 1970 والذي يضم حسابات الشركات الصناعية الكبرى في الجزائر مثل شركة سوناطراك، نفطال، الشركة الوطنية للحديد والصلب، النقل البحري وبالتالي فهو مكلف بتقديم كل الخدمات الخاصة بها.

وفي اطار أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 تحول البنك الخارجي الجزائري الى شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأصبح البنك يسير حسب نظام الاقتصاد الحر ويساهم البنك الخارجي الجزائري في رأس مال عدة بنوك أجنبية منها:

- البنك الدولي المغربي
- البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية
- البنك الدولي عبر الطرقات
- اتحاد البنوك العربية في فرنسا ولندن UBAF.

وقدر اجمالي موارد البنك الخارجي الجزائري بتاريخ 2001/12/31 بـــ 255 مليار دينار جزائري بينما اجمالي الاستخدامات فقد قدر بـــ 375 مليار دينار جزائري.

الفرع الثاني: تعريف البنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري بنكا ودائعيا تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يقوم بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، تأسس بموجب مرسوم 67-204 الصادر بتاريخ 1967/10/10م برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، ويعتبر من البنوك الأولى التي تحولت الى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988 وفي 05 جانفي 1989 تحول

البنك الى شركة مساهمة برأس مال قدرة 24.500.000.00 دج، حيث عدل في اخر سنة 2011 الى 76.000.000.00 دج.

المطلب الثاني: نبذة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة.

الفرع الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة.

هي وكالة تابعة للمديرية الجهوية للجنوب تم انشاؤها سنة 1979، وهي مؤسسة ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الاقتصاد الوطني، ومن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن، من الخدمات التي تقدمها ما يلي:

- سحب وايداع النقود؛
- فتح حسابات للعملاء؛
- يمنح اعتمادات وضمانات للمصدرين والمستوردين المحليين؛
- استلام طلبات القروض والملفات المرتبطة بها؛
- ايداع واستلام الصكوك البنكية.

تقوم كذلك بمهام متعددة كمعاينة وتحليل تسيير ملفات قروض الخواص والمؤسسات الصغيرة والكبيرة، معالجة عمليات الزبائن اداريا ومحاسبيا سواء بالدينار أ، بالعملة الأجنبية.

وتهدف هذه الوكالة الى:

- تطوير عمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل مختلف عملياتها؛
- تسيير حسابات الشركات الوطنية للمحروقات منها سونطراك؛
- تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل: صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة.

الشكل (4-7): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة

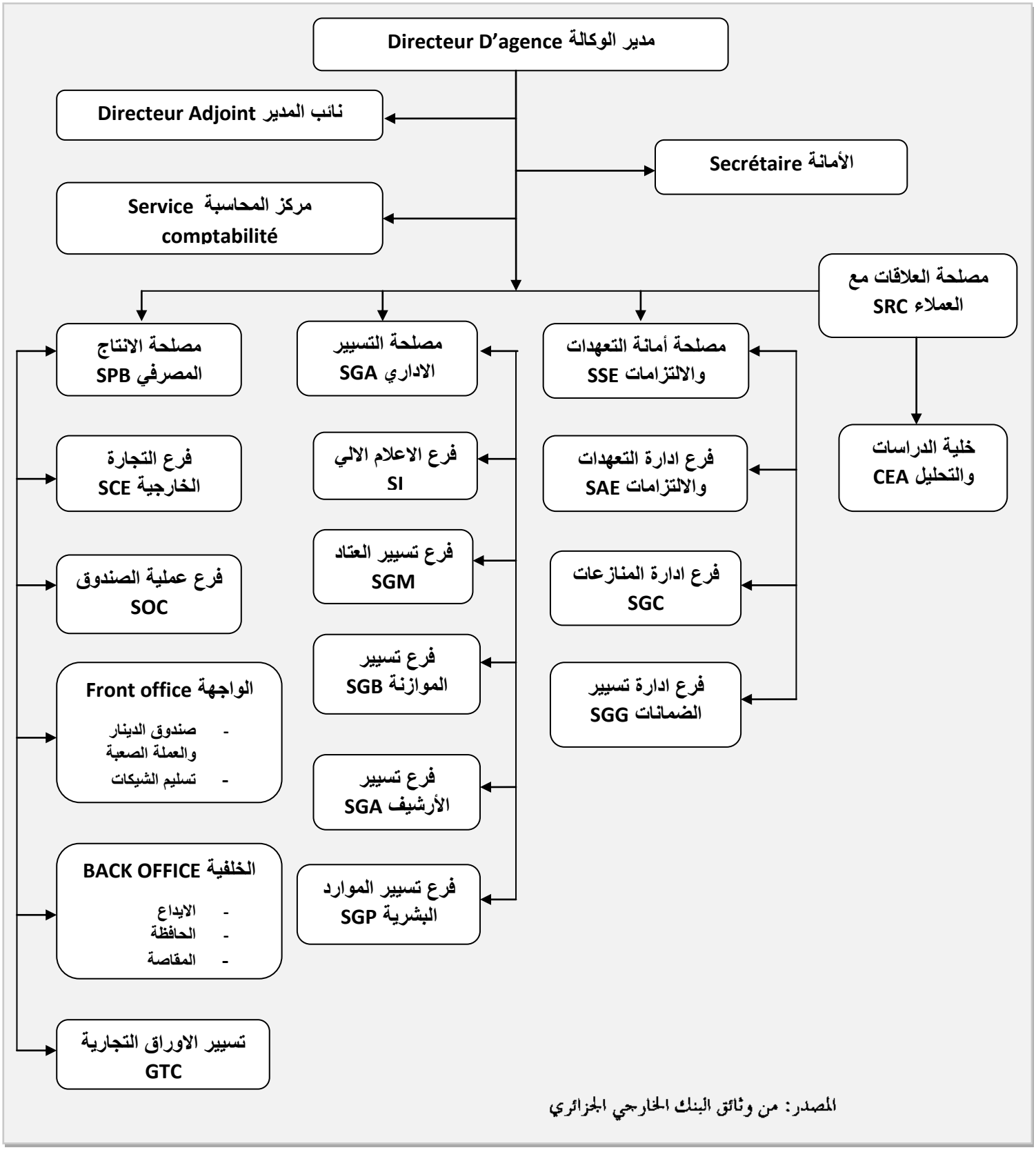

المصدر: من وثائق البنك الخارجي الجزائري

المبحث الأول: تحليل أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2017-2021.

المطلب الأول: جمع وقياس متغيرات الدراسة

اقتصرت دراستنا على مؤشرين الربحية وهما العائد على حقوق الملكية ROE، والعائد على الأصول ROA.

الفرع الأول: حساب مؤشرات الربحية للبنك خلال الفترة 2017-2021

من خلال القوائم المالية الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري **BEA** سيتم حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالربحية خلال فترة الدراسة الممتدة من **2017** الى **2021**.

1- معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

الجدول التالي يوضح معدل مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال السنوات **2017-2021** بالنسبة للبنك محل الدراسة والذي يحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة*100

الجدول 1-4: معدل العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة خلال سنوات 2017-2021

السنوات	معدل العائد على حقوق الملكية ROE
2017	18.29%
2018	21.01%
2019	15.74%
2020	15.44%
2021	14.78%

الشكل (5-7): معدل العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة خلال سنوات 2017-2021

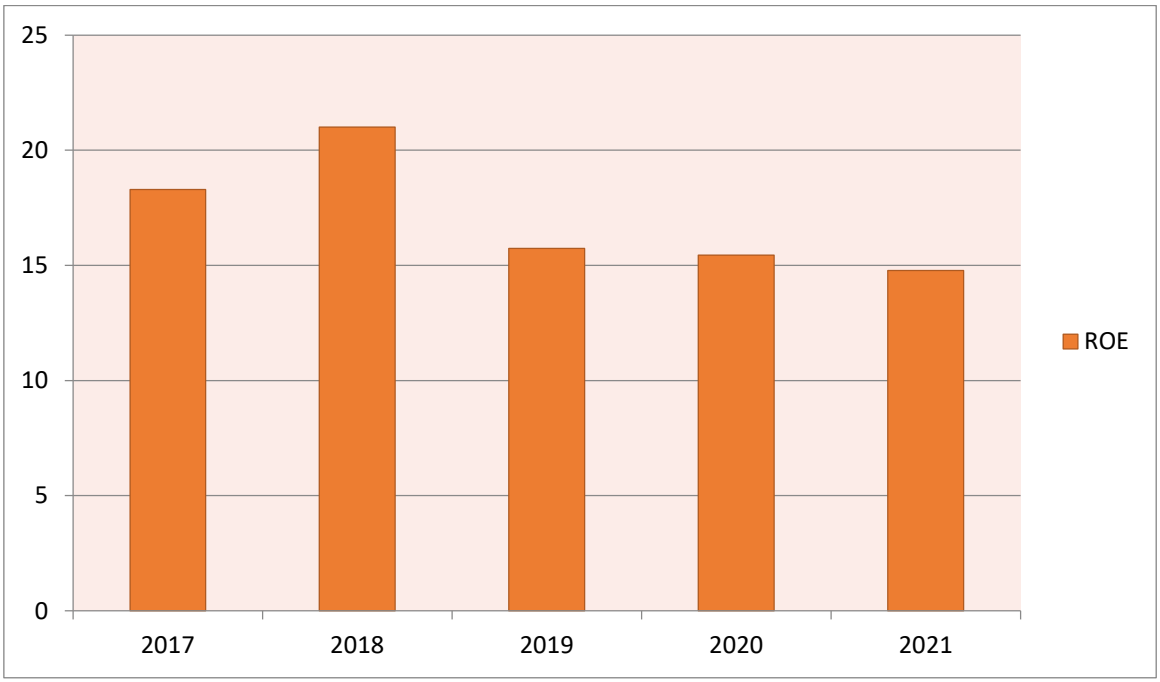

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EXEL

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (5-7) انخفاض وارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية، بحيث نلاحظ تحقيق البنك لأعلى معدل سنة **2018** بسبب ارتفاع النتيجة الصافية بمعدل أكبر من نمو الأموال الخاصة، ويعود الانخفاض في سنة **2021** الى انخفاض النتيجة الصافية وارتفاع الأموال الخاصة.

2- معدل العائد على الاصول ROA.

والجدول التالي يوضح معدل العائد على الأصول **ROA** خلال السنوات **2017-2021** بالنسبة للبنك محل الدراسة والذي يحسب بالعلاقة التالية

معدل العائد على الأصول= صافي الدخل/ اجمالي الأصول*100

الجدول 2-4: معدل العائد على الأصول للبنك محل الدراسة خلال سنوات 2017-2021

السنوات	معدل العائد على الأصول ROA
2017	1,83%
2018	2,32%
2019	1,91%
2020	21,75%
2021	1,72%

الشكل (6-7) يمثل معدل العائد على الأصول للبنك محل الدراسة خلال سنوات 2017-2021

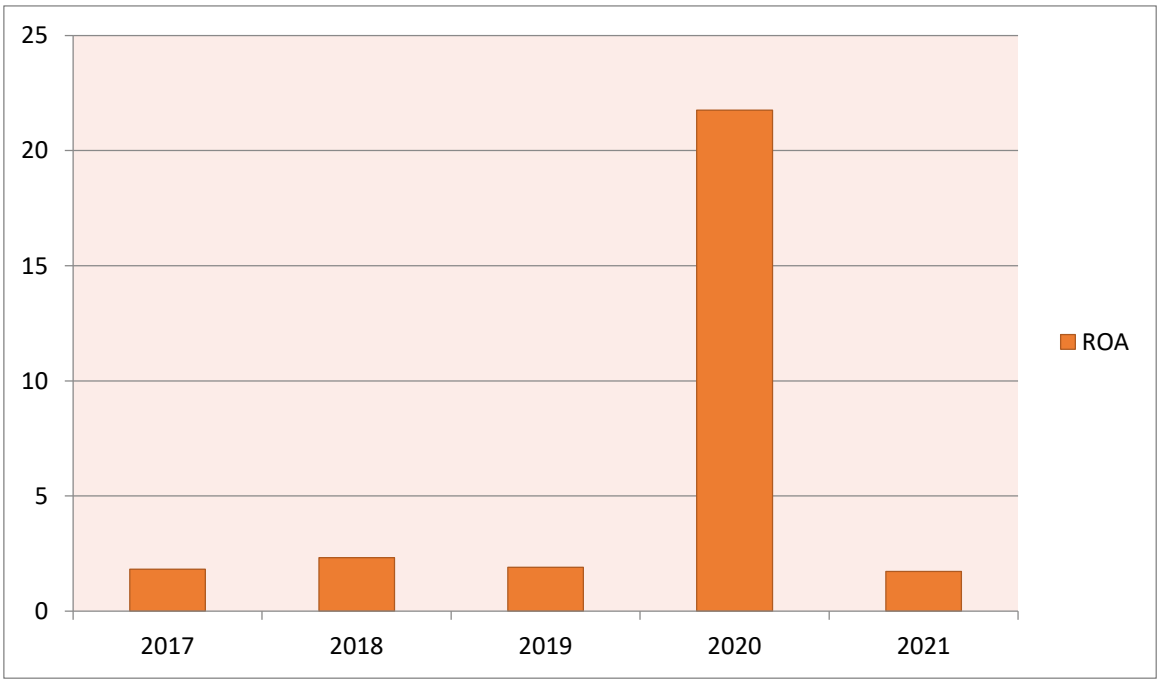

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EXEL

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (6-7) انخفاض وارتفاع أيضا في هذا المعدل، بحيث نلاحظ تحقيق البنك لأعلى معدل سنة **2020** بسبب ارتفاع النتيجة الصافية بمعدل أكبر من نمو أصول البنك وهي السنة الوحيدة التي استغل فيها البنك أصوله استغلال جيد، أما باقي السنوات كان في انخفاض خاصة في سنة **2021** مما يدل على سوء استغلال البنك أصوله في توليد النتيجة الصافية.

الفرع الثاني: حجم القروض المتعثرة للبنك خلال الفترة 2017-2021

الجدول (3-4) يمثل حجم القروض المتعثرة

السنوات	حجم القروض المتعثرة
2017	31001853567.34
2018	26187008312.95
2019	27777796396.34
2020	36747735700.04
2021	23037704059.55

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على المعطيات

الشكل (7-7) يمثل حجم القروض المتعثرة للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017-2021

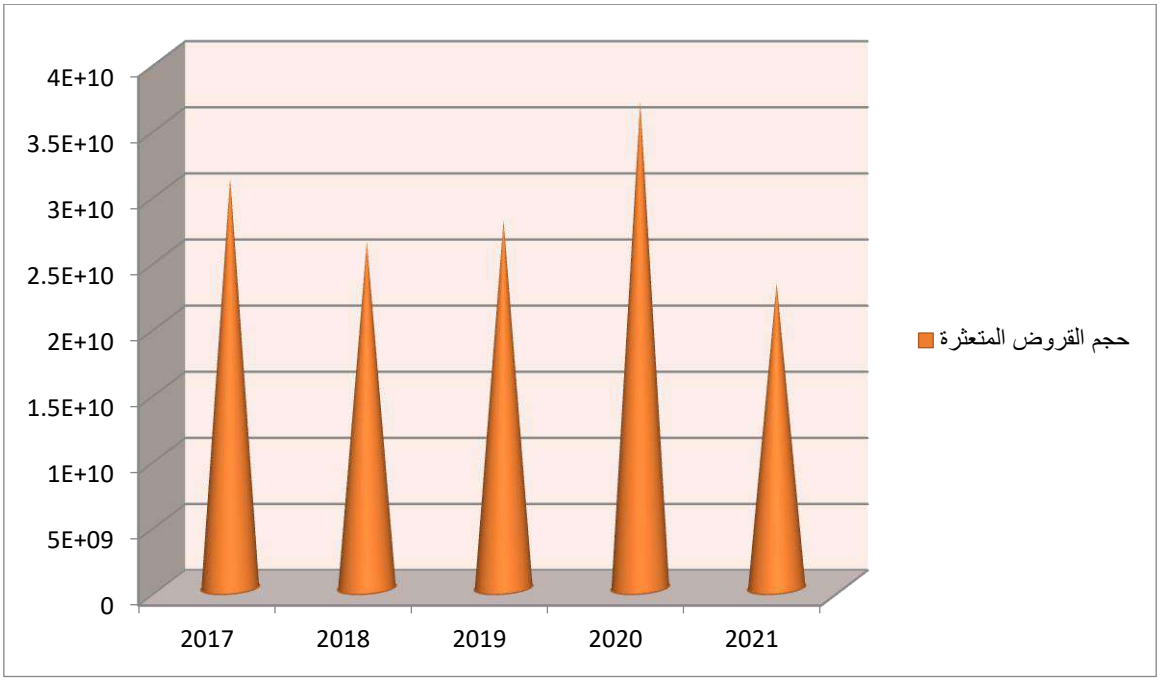

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EXEL

التعليق:

نسجل من خلال الجدول (7-7) والخاص بحجم القروض المتعثرة في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2017-2021 متذبذبة من سنة الى أخرى وهذا راجع الى حجم القروض المتعثرة المقدمة خلال كل سنة، كما توجد عدة عوامل أخرى تؤدي الى تعثر القروض من سنة الى أخرى.

المطلب الثاني: تقديم ومناقشة النتائج

سنتناول في هذا المطلب عرض النتائج المتوصل اليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول الى النتائج نهائية.

الفرع الأول: عرض نتائج الدراسة

بعدما تم القيام بتجميع المعلومات المتحصل عليها والخاصة بعينة الدراسة وتلخيصها ومتابعتها في ما سبق، سنعرض من خلال هذا الفرع النتائج المتوصل اليها من خلال المعلومات المتوفرة للمتغيرات محل الدراسة.

الدراسة الاحصائية الوصفية للمتغيرات

تتعلق الدراسة الاحصائية الوصفية المعنية في هذا البحث بالتعريف بمتغيرات الدراسة وطرق قياسها، واستخدام المتوسطات الحسابية لدراسة كل متغير على حدا ومقارنة النتائج واستكشاف الفروقات الأولية بين السنوات للبنك محل الدراسة.

ولخصت النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4-4): جدول الدراسة الوصفية لمتوسطات مؤشرات الربحية وحجم القروض المتعثرة للبنك محل الدراسة

السنوات	ROA	ROE	حجم القروض المتعثرة
2017	1,83%	18.29%	31001853567.34
2018	2,32%	21.01%	26187008312.95
2019	1,91%	15.74%	27777796396.34
2020	21,75%	15.44%	36747735700.04
2021	1,72%	14.78%	23037704059.55
المتوسط	**5.906%**	**17.052%**	**24803632876.44**
أدنى قيمة	**1.72%**	**14.78%**	**23037704059.55**
أعلى قيمة	**21.75%**	**21.01%**	**36747735700.04**

المصدر: من اعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الدراسة

التعليق:

- **بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية:**

من خلال الجدول (4-4) نلاحظ أن أدنى قيمة للمعدل كانت سنة **2021** بنسبة **14.78%**، أما أعلى قيمة فقد بلغت**21.01%** سنة **2018**، ونلاحظ أن السنوات **(2019-2020-2021)** كان المعدل أقل من المتوسط بينما سنتي **2017** و **2018** كان المعدل يزيد عن المتوسط العام.

- **بالنسبة لمعدل العائد على الأصول:**

من خلال الجدول (4-4) نلاحظ أن أدنى قيمة للمعدل كانت سنة **2021** بنسبة **1.72%**، أما أعلى قيمة فقد بلغت **21.75%** سنة **2020**، ونلاحظ أن السنوات **(2017-2018-2019-2021)** كان المعدل أقل من المتوسط العام بينما سنة **2020** كان المعدل يزيد عن المتوسط.

- **بالنسبة لحجم القروض المتعثرة:**

من خلال الجدول (4-4) نلاحظ أن سنة **2021** كان حجم القروض المتعثرة أقل من المتوسط، أما بالنسبة للسنوات من **2017** الى **2020** كان حجم القروض المتعثرة أعلى من المتوسط حيث كانت أدنى قيمة **23037704059.55**دج سنة **2021** وأعلى قيمة بلغت **36747735700.04**دج سنة **2020**.

الفرع الثاني: تفسير النتائج

من خلال النتائج المتوصل اليها نحاول اعطاء تفسير لها من وجهة نظر واقع الاقتصاد الجزائري:

- من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الربحية وحجم القروض المتعثرة أي أنه كلما زاد حجم القروض المتعثرة قلت ربحية البنك وهذا يدل على وجود تأثير سلبي على ربحية البنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم تسليط الضوء على ماهية البنك الخارجي الجزائري والتعريف بالوكالة محل الدراسة، كما حاولنا أن نبين أن القروض المتعثرة لها تأثير على ربحية البنك محل الدراسة، وفي هذا الصدد قمنا بعرض بعض مؤشرات الربحية في البنك وهي مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الأصول.

الخاتمة

خـاتــمة

الخاتمة العامة:

ان البنوك تسعى جاهدة الى تطوير أساليب حديثة لضمان حسن سير عملها أولا، وتوطيد علاقتها مع عملائها ثانيا، بحيث يتمثل دورها الأساسي في عملية استقبال الودائع وتقديم القروض لتحصيل فوائد لحسابها الخاص، الا أن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كليا او جزئيا في أوقاتها المحددة، وذلك ما يولد فرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك ومجموع المبالغ المتوقع استرجاعها من المقترضين عند حلول مواعيد الاستحقاق، لذلك حاولنا في هذا البحث الى دراسة أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية، من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة: **كيف تؤثر القروض المتعثرة على ربحية البنك الخارجي الجزائري – وكالة ورقلة – ؟**

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- أظهرت النتائج أن حجم القروض المتعثرة تؤثر على ربحية البنوك مقاسة بمؤشرات الربحية.
- يؤثر حجم القروض المتعثرة سلبا على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على الأصول، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يؤثر حجم القروض المتعثرة سلبا على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

بعد تناول موضوع أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية، والتطرق الى حيثيات الموضوع بنوعيه النظري والتطبيقي، وبعد استنتاج النتائج واثبات صحة الفرضيات، يمكننا من خلال هذا اقتراح جملة من التوصيات وهي كالتالي:

- على البنك وضع المزيد من الاستراتيجيات والحرص على انتقاء العملاء ذوي المخاطر المنخفضة أو المعدومة وذلك من خلال الاستعلام على العملاء من المصادر المختلفة المتوفرة خاصة الامتثال لتوجيهات البنك المركزي في هذا الصدد.
- نوصي البنك الخارجي الجزائري بمراعاة حجم القروض المتعثرة لأنه يؤثر سلبا على الربحية، وبالتالي يمكن أن يتعرض للإفلاس.
- تطبيق أنظمة فعالة في مجال ادارة مخاطر الائتمان.

أفاق الدراسة:

ان موضوع أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية، يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين سواء كانت القروض المتعثرة أو الربحية أو القروض المتعثرة والربحية معا، فهو موضوع لايزال يحتاج دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تأثير القروض المتعثرة على ربحية البنوك، ومن هنا تتضح أهمية الموضوع فمن أفاق الدراسة ما يلي:

خـاتــمة

- ✓ اعادة اجراء هذه الدراسة وذلك بدراسة أثر القروض المتعثرة على معدلات السيولة للبنوك؛
- ✓ قياس أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك باستخدام مؤشرات أخرى غير التي استخدمناها في الدراسة؛
- ✓ اجراء مقارنة لأثر القروض المتعثرة على ربحية البنك بالنسبة لبنوك أخرى؛
- ✓ اجراء دراسة على بنك أخر غير البنك المدروس.

المراجع

المراجع

المراجع:

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- عبد الحميد صديق عبد البر، أساليب ومراحل الديون المتعثرة وأثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محليا ودوليا، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد485، يناير 2007.

الاطروحات والمذكرات الجامعية:

1- أبو زعيتر، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة،2006.

2- ڤتتان مراد، شروقي زيد الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة 2005-2011، المدية.

3- رقاقدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية (2004-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016.

4- فاطمة بن شنة، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

5- هبال عادل، اشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012.

6- كمال أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في غزة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2008.

7- بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية على أداء البنوك التجارية في الجزائر – دراسة عينة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2017/2016.

8- رامي أكرم مزيق، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في قسم ادارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية،2014.

9- سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة البنك الجزائري 2007-2009"، مذكرة نيل ماستر تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011.

مقالات ومداخلات:

1- صادق راشد الشمري، مداخلة بعنوان: القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الخبير المالي والمصرفي – دراسة عينة من المصارف العراقية، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء الأهلية، نيسان، عمان – الأردن، 2009.

2- نضال العربيد، مقالة بعنوان: دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصنع السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007.

المجلات:

1- منذر مرهج وعبد الواحد حمودة وأكرم مزيق، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 36، العدد 2,2014.

2- مفيد الظاهر وأخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 21,2008.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Tiffany Grosvenor and Kevingreenedg, Forecasting non- performing loans in Barbados, business, finance & economics in emerging economies vol 5, nol,2010,

2- Anil ari, The Dynamics of Non – Performing Loans During Banking Crises: A New Database, international monetary fund,2019,

الملاحق

BILAN AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,71**

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS DINVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
	TOTAL DU PASSIF	**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,72**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2017- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	96 124 958 998,26	49 790 060 282,97	46 334 898 715,29
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-19 964 491 984,98	-15 909 026 497,58	(4 055 465 487,40)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	34 423 634 752,10	43 566 559 974,38	(9 142 925 222,28)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 869 390 990,46	-1 827 383 181,66	(42 007 808,80)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	312 535 349,69	1 393 501 667,99	(1 080 966 318,30)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	109 569 383,69	-98 184 954,53	207 754 338,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	44 003 969 581,12	19 467 571 135,96	24 536 398 445,16
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-32 273 372 338,25	-9 116 556 076,22	(23 156 816 262,03)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**120 867 412 751,17**	**87 266 542 351,31**	**33 600 870 399,86**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 498 105 028,38	-12 261 685 541,11	(3 236 419 487,27)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-895 069 642,77	-1 152 105 696,13	257 036 053,36
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**104 474 238 080,02**	**73 852 751 114,07**	**30 621 486 965,95**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-31 001 853 567,34	-28 256 120 022,65	(2 745 733 544,69)
14		3 577 900 949,63	245 517 563,96	3 332 383 385,67
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**77 050 285 462,32**	**45 842 148 655,38**	31 208 136 806,93
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	9 869 037,30	21 577 850,00	(11 708 812,70)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**77 060 154 499,62**	**45 863 726 505,38**	**31 196 427 994,23**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-19 694 509 562,90	-11 291 313 329,39	(8 403 196 233,51)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**57 365 644 936,72**	**34 572 413 175,99**	**22 793 231 760,72**

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 297 324 991 951,42**	**3 122 177 721 501,37**	**175 147 270 450,05**

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGERIE
Direction de la Comptabilité

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93
	TOTAL DU PASSIF	**3 297 324 991 951,42**	**3 122 177 721 501,37**	**175 147 270 450,05**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2018- SCF

ANNEXE 2 : COMPTE DE RESULTATS

N°	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2018	31/12/2017	VARIATION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	132 185 764 275,69	96 124 958 998,26	36 060 805 277,43
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(21 002 089 116,61)	(19 964 491 984,98)	(1 037 597 131,63)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	30 999 113 450,43	34 423 634 752,10	(3 424 521 301,67)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 924 627 407,20)	(1 869 390 990,46)	(55 236 416,74)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE	694 110 054,65	312 535 349,69	381 574 704,96
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	685 826 028,71	109 569 383,69	576 256 645,02
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	13 871 929 111,01	44 003 969 581,12	(30 132 040 470,11)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(11 997 951 240,66)	(32 273 372 338,25)	20 275 421 097,59
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**143 512 075 156,03**	**120 867 412 751,17**	**22 644 662 404,85**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 472 773 590,52)	(15 498 105 028,38)	1 025 331 437,86
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR	(879 504 295,40)	(895 069 642,77)	15 565 347,37
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**128 159 797 270,11**	**104 474 238 080,02**	**23 685 559 190,08**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES	(26 187 008 312,95)	(31 001 853 567,34)	4 814 845 254,38
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET	1 213 873 512,18	3 577 900 949,63	(2 364 027 437,45)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**103 186 662 469,33**	**77 050 285 462,32**	**26 136 377 007,01**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	609 883,22	9 869 037,30	(9 259 154,08)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**103 187 272 352,55**	**77 060 154 499,62**	**26 127 117 852,93**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(26 411 662 611,90)	(19 694 509 562,90)	(6 717 153 049,00)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**76 775 609 740,65**	**57 365 644 936,72**	**19 409 964 803,93**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU31/12/2019

ORDRE	ACTIF	31/12/2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	411 980 469 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 487 668 249,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 550 792 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	243 640 809 682,03
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	244 296 211 258,84
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 676,21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 790 599 064,97
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 635,44
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 300 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	34 194 608 461,96
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 723,06
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	603 820 191,62
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 262 369 201 869,98**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	PASSIF	31/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	106 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 570 351 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 150 694 367 314,99
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 889 463 678,51
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	24 226 955 382,58
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 805 743,20
7	AUTRES PASSIFS	344 759 225 244,48
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	75 221 795 941,49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 584 084 377,73
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	44 081 036 991,16
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	230 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00
15	RÉSERVES	65 504 223 228,43
16	ECART D'ÉVALUATION	14 484 204 039,52
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	12 301 338 295,09
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	62 548 353 013,24
TOTAL DU PASSIF		**3 262 369 201 869,98**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2019

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	116 903 934 635,00
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(22 065 750 275,46)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 169 050 058,70
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 232 463 362,23
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	573 137 559,63
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	8 003 311 793,73
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**124 213 273 272,24**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 036 982 955,87)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR / IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**109 221 091 256,26**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(27 777 796 396,34)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(311 798,67)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**81 685 682 902,88**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(19 137 329 889,64)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**62 548 353 013,24**

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 596 141 581,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 094 978,45	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Mr. HA[illegible]E Madjid

Directeur de la Comptabilité

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(27 455 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	196 834 651,47	573 137 559,63
7	(+) Produits des autres activités	4.7	63 660 000 056,31	8 003 311 793,73
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(55 206 165 877,13)	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**131 844 093 243,38**	**124 213 273 272,24**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(13 650 531 379,36)	(14 036 982 955,87)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(965 833 389,14)	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**117 227 728 474,88**	**109 221 091 256,26**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(36 747 735 700,04)	(27 777 796 396,34)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	8 629 142 900,84	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**89 109 135 675,68**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	5 389 505,00	(311 798,67)
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**89 114 525 180,68**	**81 685 682 902,88**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(20 494 430 202,23)	(19 137 329 889,64)
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**68 620 094 978,45**	**62 548 353 013,24**

Mr. HADOUCHE Madjid

Directeur de la Comptabilité

Ordre	Actif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	894 784 095 834,30	382 545 276 823,99
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	64 066 365 714,86	15 552 310 576,70
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	803 077 274 894,32	37 208 455 272,46
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	344 659 267 800,59	264 737 807 990,56
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 641 238 283 878,35	2 114 293 603 801,76
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	265 910 824 000,73	242 180 082 628,30
7	Impôts courants – actif	2.7	20 570 411 430,34	19 793 558 256,14
8	Impôts différés – actif	2.8	2 081 679 273,52	1 672 542 871,42
9	autres actifs	2.9	4 092 734 688,45	2 877 184 727,66
10	comptes de régularisation	2.10	64 742 593 586,82	14 567 706 075,34
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	42 628 215 431,36	41 108 946 144,45
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	18 046 368 787,27	17 611 714 066,17
14	Immobilisations incorporelles	2.13	709 060 905,54	540 059 045,50
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF			**4 166 607 176 226,45**	**3 154 689 248 280,45**

Ordre	Passif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Banque centrale	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
4	Dettes représentées par un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
5	Impôts courants – passif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
6	Impôts différés – passif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
7	Autres passifs	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
8	Comptes de régularisation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
9	Provisions pour risques et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
16	Ecart d'évaluation	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
TOTAL DU PASSIF			**4 166 607 176 226,45**	**3 154 689 248 280,45**

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2021	31/12/2020
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	110 535 423 218,82	127 471 430 278,97
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(32 415 816 094,96)	(27 455 115 312,15)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	31 180 997 124,99	23 889 888 131,60
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 551 039 524,21)	(1 577 682 238,93)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	1 361 405 231,13	864 903 553,24
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	334 230 896,29	196 834 651,47
7	(+) Produits des autres activités	4.7	18 058 989 994,96	63 660 000 056,31
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(16 371 397 011,81)	(55 206 165 877,13)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**111 132 793 835,21**	**131 844 093 243,38**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(16 567 558 670,47)	(13 650 531 379,36)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(970 671 742,16)	(965 833 389,14)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**93 594 563 422,58**	**117 227 728 474,88**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(23 037 704 059,55)	(36 747 735 700,04)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	19 759 532 741,49	8 629 142 900,84
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**90 316 392 104,52**	**89 109 135 675,68**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	553 155,00	5 389 505,00
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**90 316 945 259,52**	**89 114 525 180,68**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(18 504 038 543,13)	(20 494 430 202,23)
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**71 812 906 716,39**	**68 620 094 978,45**

الفهرس

الفهرس

الاهداء ..... -III-
الشكر ..... -IV-
الملخص ..... -V-
قائمة المحتويات ..... -VI-
قائمة الجداول ..... -VII-
قائمة الأشكال ..... -VIII-
قائمة الملاحق ..... -X-
المقدمة ..... -IX-

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للقروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية

تمهيد ..... -1-
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للقروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية ..... -2-
المطلب الأول: ماهية القروض المتعثرة ..... -2-
الفرع الأول: مفهوم القروض المتعثرة ..... -2-
الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض ..... -2-
الفرع الثالث: مراحل تعثر القروض ..... -4-
المطلب الثاني: ماهية ربحية البنوك التجارية ..... -5-
الفرع الأول: مفهوم ربحية البنوك التجارية ..... -6-
الفرع الثاني: مصادر الأرباح للبنوك التجارية ..... -6-
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ..... -8-
المطلب الثالث: العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية البنوك التجارية ..... -11-
الفرع الأول: مؤشرات القروض المتعثرة ..... -11-
الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية ..... -13-
الفرع الثالث: العلاقة النظرية بين القروض المتعثرة والربحية ..... -14-
المبحث الثاني: الدراسة السابقة حول أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية ..... -15-
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ..... -15-
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية ..... -16-
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية ..... -18-

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية ..... -20-
الفرع الأول: أوجه التشابه ..... -20-
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف ..... -20-
خلاصة الفصل ..... -21-

الفصل الثاني: دراسة أثر القروض المتعثرة على ربحية البنك الخارجي الجزائري – وكالة ورقلة –

تمهيد ..... -23-
المبحث الأول: عموميات حول بنك الجزائر الخارجي ..... -24-
المطلب الأول: مدخل للتعريف ببنك الجزائر الخارجي ..... -24-
الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي ..... -24-
الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر الخارجي ..... -24-
المطلب الثاني: نبذة عن بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة ..... -25-
الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة ..... -25-
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة ..... -26-
المبحث الثاني: تحليل أثر القروض المتعثرة على ربحية بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة 2017-2021..... -27-
المطلب الأول: جمع وقياس متغيرات الدراسة ..... -27-
الفرع الأول: حساب مؤشرات الربحية للبنك خلال الفترة 2017-2021 ..... -27-
الفرع الثاني: حجم القروض المتعثرة للبنك خلال الفترة 2017-2021 ..... -29-
المطلب الثاني: تقديم ومناقشة النتائج ..... -30-
الفرع الأول: عرض نتائج الدراسة ..... -31-
الفرع الثاني: تفسير النتائج ..... -32-
خلاصة الفصل ..... -33-
الخاتمة ..... -35-
المصادر والمراجع ..... -38-
الملاحق ..... -41-
الفهرس ..... -54-